فمصر هي التي علقت المفاوضات ، وواجبها العمل على تجديدها ، وهي بالتالي لا تستطيع ان تقول لنا ان القدس ليست عاصمة لاسرائيل » (« **يديعوت احرونوت** » ، ١٩٨٠/٧/٣).

ربما كان النقاش الذي دار امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست ، بين رئيس الحكومة مناحيم بيغن وبين يتسحاق رابين رئيس الحكومة السابقة ، خير ما يعبر عن الموقف الاسرائيلي تجاه مفاوضات الحكم الذاتي . فقد قال رابين : « ان الحكم الذاتي سينتهي باقامة دولة فلسطينية ، لذا فالحل الاقليمي الذي سيبقى الجيش الاسرائيلي ، بموجبه ، على ضفة نهر الاردن ، هو الحل الافضل والامثل » (« **معاريف** » ، ١٩٨٠/٦/١٨) .

وردّ عليه بيغن : « اذا كان المقصود الحقوق المشروعة للفلسطينيين التي وردت في اتفاقيتي كمب ديفيد ، فإن هذه الحقوق وردت ضمن اطار تطبيق الحكم الذاتي ، وليس ضمن منحهم هذا الحق لإقامة دولة فلسطينية » (**المصدر نفسه**) . وخلال هذا النقاش قال رابين : « اننا متفقون ، معارضة وائتلافاً ، على اربع لاءات :

أ ـ لا لدولة فلسطينية .
ب ـ لا مفاوضات مع م . ت . ف .
ج ـ لا عودة الى حدود العام ١٩٦٧ .
د ـ لا تقسيم لمدينة القدس (**المصدر نفسه**) .

وعقب على هذا وزير الخارجية الاسرائيلي يتسحاق شامير بقوله : « ليس هدف الحكم الذاتي إقامة دولة ثانية ، لشعب ليس له وطن ، بل الهدف حل مشكلة سكان المناطق فقط » (« **معاريف** » ، ١٩٨٠/٦/١٨) .

وفي هذا الوقت كانت الحكومة الاسرائيلية ، قد صادقت على اعتماد خارطة انتشار وتثبيت قوات الجيش الاسرائيلي ، بعد قيام الادارة الذاتية . وتقول المصادر الاسرائيلية ان اسرائيل لن توافق على تدخل مصري ـ اميركي في خطة انتشار جيشها ، لأن ذلك أساس امنها ، « فسينتشر الجيش الاسرائيلي على كافة المحاور في [المناطق المحتلة] ، وستقام القواعد العسكرية بجوار جميع المراكز السكانية وبجوار مفارق الطرق الحيوية ، وسيحتفظ بالأراضي الواقعة بين المستوطنات اليهودية لصالح المنشآت العسكرية ، كما ستقام قواعد الانذار والمراقبة فوق قمم الجبال ، كما ستبقى قوات الجيش الاسرائيلي متمركزة في المعسكرات المنتشرة على طول نهر الاردن ، وستتحرك الوحدات على طرقات الضفة الغربية وقطاع غزة دون اذن سلطات الادارة الذاتية . وستقوم اسرائيل بسحب قواتها من المراكز المأهولة بالسكان وحشدها مقابل تلك المراكز ، وتنوي اسرائيل نشر قواتها بطريقة تمكنها من مواجهة الاخطار الخارجية على الجبهة الشرقية ، وسيمكنها هذا الانتشار العسكري من الرد الفوري على عمليات [الفدائيين] داخل اراضي الادارة الذاتية ، كما ان هذا الانتشار سيضمن الترابط بين المستوطنات اليهودية والمنشآت العسكرية » (« ر . إ . إ . » ، العدد ٢٠٩٢ ، ٢٦ ، ١٩٨٠/٦/٢٧ ، ص ٣ ـ ٤) .

وكانت احدى مؤسسات البحث الموثوقة في الولايات المتحدة قد قدمت بحثاً عن الاهمية الامنية للضفة الغربية في حالة السلام ، جاء فيه : « فالطائرات العمودية والقنابل الذكية ، يمكن ان تمنح اسرائيل وسائل امن مشابهة ، من حيث القيمة ، لاراضي الضفة الغربية ، كذلك ليست هناك قيمة لوضع اجهزة رادار على قمم الجبال في منطقة نابلس لانه بالامكان الحصول على نتائج مشابهة بواسطة استعمال اجهزة انذار مبكر من داخل حدود اسرائيل ١٩٦٧ ، كذلك ليست هناك قيمة امنية للمستوطنات الاسرائيلية في [الضفة الغربية] ، باستثناء مستوطنات غور الاردن ، التي تسيطر بالمراقبة على شبكة الخطوط على طول ضفة نهر الاردن ، اما القيمة الامنية للطريق الذي يتوسط الضفة الغربية ، فإن اسرائيل مضطرة للتنازل عنها ان ارادت انجاز السلام مع الاردن ، مثلما سبق وتنازلت عن آبار النفط في سيناء ، وفي حالة السلام يجب ان تسهم اسرائيل في عمليات الامن الداخلي في الضفة عن طريق عمليات تفتيش على جسور نهر الاردن فقط ، على ان تقوم بهذه العمليات عناصر دولية ـ اسرائيلية ـ اردنية مثلاً ـ من اجل تقليص مهمة اسرائيل في الاشراف على الامن الداخلي ، كذلك اعطاء الصلاحيات للمجلس الاداري الذاتي وفق تصاعد او تخفيض العمليات [الفدائية] » (« **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٥/١٨) .